في الحدث

▪ حازم مبيضين

اغتصاب متكرر

تطرح حادثة الاعتداء الذي تعرضت له شابة تونسية، من قبل ثلاثة من أفراد الشرطة اغتصبوها وابتزوا خطيبها، وأتت المحكمة بعد ذلك لتتهمها بالقيام بأعمال خادشة للحياء العام، العديد من الأسئلة المتعلقة بنظرة الحكومة التونسية الجديدة إلى المرأة وحقوقها، وهي التي تحاول في دستورها الذي يخلف دستور بورقيبه وبن علي، الانتقاص من مكتسبات المرأة وتهميشها، واعتبارها مجرد مكمل للرجل، مثلما تطرح السؤال عن النظرة الى المرأة المغتصبة، ليس في تونس وحدها، وإنما في عالمنا العربي بشكل عام.

ابتداءً فان تلطي حكومة النهضة التونسية وراء المقدس، كانت تفرض عليها إيقاع أقسى العقوبات بحق رجال الشرطة الذين اعتدوا على الفتاه، حتى لو كانوا ضبطوها في وضع مخل مع خطيبها كما يزعمون، فهؤلاء أخلوا أولا بواجبهم الوظيفي، ثم ارتكبوا الفاحشة رغما عن الطرف الآخر، وجريمتهم الأقل أهمية هي الرشوة التي فرضوها على الشاب، حتى أنهم اصطحبوه إلى أكثر من صراف آلي ليقبضوا ثمن خيانتهم لشرف وظيفتهم، وكان على المحكمة أن تبدأ بسؤالهم عن فعلتهم لا أن تتواطأ معهم، فتتوجه بالتهم البائسة إلى الفتاة التي مرت بتجربة ولا أقسى.

المحكمة التونسية تسببت في أذى نفسي للفتاة، يفوق الأذى الذي ألحقه بها مغتصبوها، فقد أخضعتها للاغتصاب مجددا، ولكن هذه المرة في ساحة القضاء، وعلى مرأى ومسمع كل التونسيين والتونسيات، وبتغطية إعلامية غير مسبوقة، وكأن الرسالة المتوخاة تعني أن على من تتعرض للاغتصاب مستقبلا الصمت، والانزواء في زاوية منزلها، خصوصا إن كان المغتصب واحدا من أعوان السلطة، التي يبدو أنها تتكاتف اليوم بكل أفرعها، التنفيذية والتشريعية والقضائية، لتعود بالمرأة التونسية إلى القبول بثقافة وأد البنات.

السلطة القضائية التونسية اغتصبت بفعلتها كل التونسيات، حين تعاملت معهن بوصفهن مجرد أوعية للذة والمتعة، وليس مهما إن كان ذلك حراما أو حلالا، وهي لم تقم وزنا حتى للاحكام الشرعية، كان همها تبرئة المجرمين الوحوش الثلاثة، المحكومين بغرائزهم البهيمية، والضرب بيد من حديد، على رأس كل من يظن أن تونس بلد يحترم حرية المواطن ذكرا أو أنثى، والتهديد الواضح والمكشوف بأن الفضيحة العلنية المؤيدة بهيبة القانون، ستكون جاهزة للرد على كل من تسول له نفسه التفكير بأنه ولد حرا، وأن حريته مقدسة عند حكامه، امتثالا لتعاليم الدين الذي يتشدقون بأنهم يحكمون باسمه، ولإعلاء شأنه في المجتمع.

في بعض دولنا العربية يتم إجبار مغتصب الفتاة على الزواج بها، دون أي حساب لمشاعر وأحاسيس المغتصبة، ويعني ذلك أنها ستعيش بقية عمرها تحت وطأة تجربة الاغتصاب، إن قدر للزواج القسري أن يستمر، وستكون عرضة للكوابيس كل ليلة، وكلما دنا منها مغتصبها السابق وزوجها الحالي، ولا ندري كيف لايشعر المجتمع بالظلم الفاحش، الذي يوقعه على المرأة التي كان كل ذنبها أنها كانت ضحية لوحش بشري مهووس ومريض، فكان الحكم بأن تقضي معه ما تبقى من عمرها التعيس.

من يغتصب امرأة هو كمن يقتلها، ولا يجب أن تكون عقوبته "الفوز" بها، لتكون ضحيته في كل ليلة، وقد يقول بعض المتزمتين إن لباس المرأة أو تبرجها يشجع الرجل على اغتصابها، وهذا قول مردود، ونحن نعرف أن الكثير من مرضى النفوس لايتورعون عن التحرش بصبايا محجبات، أو نساء في عمر أمهاتهم، وهم يتركون عقولهم بغير وظيفة أو عمل، وينقادون وراء شهواتهم الحيوانية المنفلتة من كل عقال، ماداموا يعرفون أن العقوبة هي الزواج من الضحية، وواثقون أن الردع ليس بحال من الأحوال من حجم الجريمة.

هل يدعو كل ذلك إلى الاحتكام لغير القوانين السارية، وترك الأمر لأهل الضحية للاقتصاص من المجرم، مع ما يعنيه ذلك من استقالة الدولة والجكومة من وظيفتها، ومع ما يعنيه ذلك من انفلات الأمور، وتغييب العدالة التي يجب أن تظل هاجس كل حكومة، سواء ادعت أنها تحكم باسم الدين، أو علمانية أو مدنية، سمها ما شئت، لكن واجبها أن لاتشرعن ظلم الضحية مرتين أو أكثر.

اثار انفجار ضخم ضرب احد احياء حلب (ا.ف.ب)

عشرات القتلى في تفجيرات هزّت وسط مدينة حلب

□ دمشق / BBC

أفادت التقارير الواردة من سوريا بمقتل ٤٠ شخصا على الأقل وإصابة نحو ٩٠ آخرين في تفجيرات السيارات المفخخة التي هزت وسط مدينة حلب الأربعاء.

وذكرت قناة الإخبارية الموالية للحكومة وقوع "ثلاثة تفجيرات إرهابية" في ساحة سعد الله الجابري بغربي مدينة حلب.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان في بيان إن "العشرات معظمهم من القوات النظامية قتلوا أو جرحوا اثر انفجار سيارات مفخخة بساحة سعد الله الجابري" مشيرا إلى ان التفجيرات استهدفت نادي الضباط وفندقا.

وأوضح المرصد الذي يستند إلى شبكة واسعة من الناشطين أن السيارات انفجرت "بعد اشتباكات بين عناصر الحراسة في نادي الضباط" ومقاتلي المعارضة.

وسمع مراسل فرانس برس في حلب دوي انفجارين قويين بفارق دقائق وشاهد بعد ذلك واجهة فندق مدمرة ومقهى من طبقتين منهارا في ساحة سعد الله الجابري.

وقال الصحافي ان جميع المباني الحكومية أغلقت. يذكر أن مدينة حلب تنقسم تقريبا الى قسمين حيث تسيطر القوات الموالية للرئيس بشار الأسد على غربي المدينة في حين تسيطر قوات المعارضة على شرقي المدينة.

وتلجأ قوات المعارضة التي تحارب بأسلحة خفيفة إلى شن هجمات بالقنابل في المناطق التي تسيطر عليها القوات الموالية للأسد.

وشهدت ساحة سعد الله الجابربري عدة مظاهرات كبيرة مؤيدة للرئيس الأسد.

وذكرت صحيفة لبنانية موالية لنظام الأسد الثلاثاء أن بشار الأسد زار حلب للاطلاع على مجرى الاقتتال وأمر بإرسال نحو ٣٠ ألف جندي إلى حلب لتعزيز إمكانيات القوات السورية، مضيفة أنه سيبقى في المدينة.

وقال المرصد السوري إن اشتباكات دارت فجر الأربعاء بين مقاتلين من المعارضة السورية والقوات الحكومية على طريق درعا دمشق الدولي بحي القدم في العاصمة دمشق. كما دارت اشتباكات في بلدتي كفربطنا ومسرابا بريف دمشق أدت إلى مقتل شخص واحد وعسكري منشق.

وتحدث المرصد عن استمرار القصف على أحياء في مدينة حلب التي تشهد اشتباكات عنيفة وعن اشتباكات مماثلة في محافظة الرقة. وكانت الهيئة العامة للثورة السورية تحدثت عن مقتل ١٦٢ شخصا الثلاثاء برصاص قوات الأمن. ومن جهة أخرى، قال الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إن السبيل لحل الأزمة السورية هو الحوار الوطني الذي يؤدي إلى إجراء انتخابات.

وأوضح نجاد في مقابلة مع قناة الجزيرة القطرية أن "الحرب ليست السبيل الصحيح للمضي قدما مضيفا أن هناك سبيلا آخر للتوصل إلى حل وهو التفاهم الوطني من أجل إجراء انتخابات في المستقبل".

وجاءت تصريحات نجاد في الوقت الذي طالبت روسيا الدول الغربية ودول الشرق الأوسط "بعدم البحث عن ذريعة" للقيام بتدخل عسكري في سوريا.

ونقلت وكالة انترفاكس للأنباء عن نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف قوله "خلال اتصالاتنا مع شركائنا في حلف الاطلسي وفي المنطقة ندعوهم الى عدم البحث عن ذريعة لتطبيق سيناريو يلجأ إلى القوة أو إطلاق مبادرات تتعلق بممرات إنسانية أو مناطق عازلة" في سوريا. وكانت دول عربية في مقدمتها قطر بحثت الأسبوع الماضي في الأمم المتحدة سبل حل للأزمة السورية عن طريق التدخل العسكري.

إلا أن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي أندرس فوغ راسموسن أكد الاثنين أن حلف الأطلسي لا ينوي التدخل في سوريا.

مجلس الوزراء الكويتي يطلب حل البرلمان

□ الكويت/ رويترز

قالت وكالة الأنباء الكويتية الرسمية (كونا) الأربعاء إن مجلس الوزراء الكويتي طلب من أمير البلاد النظر في حل البرلمان، وهي خطوة متوقعة على نطاق واسع عقب حالة الجمود السياسي التي هيمنت على الكويت في الأشهر الأخيرة. ولم يتمكن مجلس الأمة الكويتي من عقد أي جلسة لعدة أشهر، وذلك في أعقاب صدور حكم المحكمة الدستورية في الكويت بحل البرلمان المنتخب في شهر شباط الماضي، الذي كانت تسوده أغلبية من المعارضة، لعدم دستورية قانون الانتخابات.

وأمرت المحكمة بإعادة البرلمان السابق عليه بتشكيلته التي كانت تميل الكفة فيها نحو الحكومة. ولم يتمكن البرلمان الذي أمرت المحكمة بعودته من الانعقاد نظرا لمقاطعة الأعضاء، ومن المتوقع صدور أمر أميري بحل ذلك البرلمان.

وكانت المحكمة الدستورية الكويتية قد رفضت في ٢٥ أيلول الماضي طعنا تقدمت به الحكومة ضد تقسيم الدوائر في قانون الانتخابات وذلك غداة مظاهرات حاشدة للمعارضة التي ترفض تغيير القانون الحالي.

وكانت الحكومة قد تقدمت في آب بطلب للمحكمة الدستورية من أجل البت في دستورية القانون الانتخابي الذي اعتمد في ٢٠٠٦ وخفض عدد الدوائر الانتخابية من ٢٥ الى خمسة بعد موجة احتجاجات شعبية.

وصعدت المعارضة في الأسابيع الماضية تحركاتها الرافضة لتغيير تقسيم الدوائر، وشارك آلاف الأشخاص في ٢٤ سبتمبر/أيلول الماضي في "ساحة الارادة" في العاصمة الكويت في مظاهرات حاشدة رفضا لتغيير القانون.

وتقول الحكومة إن هناك حاجة إلى قرار يصدر عن المحكمة المذكورة "من أجل حماية نتائج الانتخابات مستقبلا من الطعون الانتخابية".

صحافة عالمية

الشرطة المصرية لم تتجاوز ماضيها القمعي بعد الثورة

The New York Times

تحدثت صحيفة نيويورك تايمز عن اثنين من جرائم الشرطة التي شهدتها مصر الشهر الماضي، مما يثير المخاوف ببقاء البلاد دون أن تتجاوز ماضيها القمعي بعد الثورة.

الحادث الأول، كما تنقله الصحيفة عن نشطاء حقوقيين، هو مداهمة للشرطة على أحد المقاهي ببلدة ميت غمر، وخلال عملية التفتيش، قام أفراد الشرطة بضرب صاحب المقهى. وحينما ذهب عاطف المنسي، ٤٧ عاما وأحد جيران صاحب المقهى، إلى نقطة الشرطة للشكوى، تعرض هناك للضرب المبرح حتى الوفاة، وفق تأكيد المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

وخلال تجمع الأهالي الغاضبين أمام القسم، قام ضباط الشرطة بإطلاق النار على الحشد، مما أسفر عن مقتل شخص آخر، سيد عادل، الذي لا يتجاوز الـ٢٧ من عمره. وتشير نيويورك تايمز الى أن هذين الحادثين وغيرهم من التقارير الخاصة بانتهاكات ترتكبها الشرطة في الانتهاكات الماضية أو لإعداد الضباط لعهد جديد، فلم تتخذ السلطات أي خطوات رئيسية نحو كبح جماح الشرطة.

وتقول الصحيفة إن جماعة الإخوان المسلمين، التي عانت من وطأة قمع الدولة طيلة عقود، خيبت آمال المدافعين عن حقوق الإنسان الذين افترضوا أنها بعد وصولها للسلطة ستعمل على إصلاح الأجهزة الأمنية كأولوية لها.

فعلى الرغم من الوعود الكثيرة، لم يكن هناك سوى قليل من الأدلة على مثل هذا الإصلاح، تقول الجماعات الحقوقية.

وتؤكد العفو الدولية أنه منذ تولى الرئيس محمد مرسي، الذي ينتمي للإخوان، الرئاسة، تستمر الانتهاكات الحقوقية من قبل الشرطة.

ومؤخرا قتل بائع متجول على يد ضابط بشرطة السياحة بعد مشادة كلامية. وعندما وقعت اشتباكات بين أهل الضحية والشرطة تم اعتقال ١٦ شخصا بينهم طفل يبلغ ١٤ عاما تعرض للضرب داخل الحبس، وتشير أمنستي إلى أن الضابط القاتل تم إطلاق سراحه بكفالة.

theguardian

تراجع كبير في الناخبين المسجلين في أميركا مقارنة بانتخابات 2008

قالت الصحيفة، إن الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة يكافحان من أجل التواصل مع ناخبين جدد في السباق الرئاسي، بعدما أظهر مسح أجرته الصحيفة تراجع كبيرا في أعداد الناخبين المسجلين لانتخابات هذا العام مقارنة بأعداد المسجلين في انتخابات عام ٢٠٠٨. ووجد استطلاع الصحيفة الذي أجرته في ست ولايات متأرجحة، والتي تعتمد نتائج الانتخابات عليها، أن تسجيل الناخبين الجدد بين يناير وأغسطس من هذا العام منخفض بشكل ملحوظ مقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠٠٨.

ويتضح التراجع في عدد من الولايات التي تصوت للديمقراطيين، وهو مؤشر محتمل على أن فريق إعادة انتخاب باراك أوباما لم يكن قادرا على مطابقة المستويات الاستثنائية من تسجيل الناخبين مثلما كان الحال قبل أربع سنوات.

وتشير الصحيفة إلى أن الولايات الست المتأرجحة التي شملها الاستطلاع هي كولورادو وأيوا وفلوريدا ونيفادا وأوهايو وفرجينيا، والتي يتقاتل عليها باستماتة أوباما ومنافسه الجمهوري ميت رومني، حيث يسعى كلا المرشحين، إلى دعم حزبيهما، إلى الحصول على أكبر نسبة إقبال على المشاركة بمحاولة جذب ناخبين جدد لتسجيل أسمائهم.

وتشير الصحيفة إلى أن الجمهوريين اتبعوا هذا العام سياسة عدوانية في تحدي القوائم الانتخابية في محاولة لتملق ما يقولون أنه أسماء مزورة، مما جعل الحزب الديمقراطي ومنظمات حقوق الناخبين تتهم الجمهوريين بالعمل بشكل ضار على محاولة تقليص عدد السود والفقراء وكبار السن والشباب المسجلين.

THE INDEPENDENT

مستشار بالأمم المتحدة يحذر بريطانيا من تسليم أبو حمزة المصري لواشنطن

حذر مستشار رفيع المستوى بالأمم المتحدة من أن الحكومة البريطانية ستكون متواطئة في التعذيب لو قامت بترحيل أبو حمزة المصري ورفاقه المشتبه في كونهم إرهابيين إلى الولايات المتحدة.

وكتب خوان مينديز، المقرر الخاص بالأمم المتحدة في شؤون التعذيب وسوء المعاملة، أمس بالصحيفة، محذرا حكومة لندن من أن المضي قدما في ترحيل أبو حمزة البالغ من العمر ٥٤ عاما، إلى جانب أربعة من المشتبه بهم بينهم بابار أحمد، سيمثل انتهاكا لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. وأشار إلى أن الحبس الانفرادي لهم في السجون الأمريكية المشددة يرقى إلى التعذيب.

وكشف مينديز عن مخاوفه للصحيفة في الوقت الذي عاد فيه محامو رجل الدين المتشدد إلى المحكمة العليا في بريطانيا في محاولة أخيرة لمنع ترحيله وكسب مزيد من الوقت المطلوب لإجراء فحوصات طبية بسبب اعتلال صحته.

وأشار المسؤول الأممي إلى أنه أرسل رسالة للتعامل مع احتمال ترحيل خمسة أشخاص إلى الولايات المتحدة، من المحتمل أن يتعرضوا للحبس الانفرادي. وذكر أن معاهدة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب تنص على أنه لا يمكن ترحيل أو تسليم شخص لأي مكان لو أن هناك احتمالا لتعرضه للتعذيب.

أول مناظرة بين أوباما ورومني.. والشرق الأوسط حاضر

الرئيس الأميركي يخلو بنفسه في فندق لاستعادة قدراته الخطابية

□ نيويورك / ا.ف.ب

يستعد الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، للمشاركة في أول مناظرة تلفزيونية مع منافسه الجمهوري، ميت رومني، مساء الأربعاء في أولى المناظرات الرئاسية الثلاث بينهما في مدينة دنفر بولاية كولارادو (غربا)، في اختبار لشخصية المرشحين، وسيتابع هذه المناظرة عشرات الملايين من الأمريكيين وغيرهم.

وينطلق أوباما في المعركة من موقع قوة، مع تقدم واضح في استطلاعات الرأي. ومنح آخر الاستطلاعات، الذي أجراه معهد غالوب، أوباما ٥٠٪ من نوايا التصويت مقابل ٤٤٪ لمنافسه، وهو فارق يفوق هامش الخطأ في الاستطلاع. ودخلت قضايا منطقة الشرق الأوسط بقوة في معركة الانتخابات الأمريكية عندما انتقد رومني، سياسة أوباما في مصر وليبيا وسوريا، قائلا إنها جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تتلقى ردات فعل غاضبة. والمناظرة التي ستُبث عبر كبرى القنوات الأمريكية، تعطي رومني منبرا استثنائيا لقلب المعادلة قبل ٥ أسابيع من انتخابات السادس من تشرين الثاني.

وسيحتل موضوعا الاقتصاد والعمل، المحور الأساسي من المناظرة، التي تستمر ٩٠ دقيقة، وتنطلق عند الساعة ١٩,٠٠ بالتوقيت المحلي (الواحدة صباح الخميس بتوقيت غرينتش الخميس). ومن المتوقع أن يتابعها أكثر من ٥٠ مليون مشاهد.

كما سيكون الشعار الأبرز بالنسبة لرومني هو "أننا لا نستطيع القبول بأربع سنوات إضافية مثل السنوات الأربع الأخيرة"، وهي العبارة التي أطلقها الاثنين الماضي خلال خطابه الأخير قبل بدء المرشح الجمهوري خلوة في فندق بوسط دنفر، تحضيرا للمناظرة المنتظرة.

وخسرت حجة عدم كفاءة الرئيس في إدارة الملف الاقتصادي من قوتها خلال الأشهر الماضية، وذلك على الرغم من تسجيل نسبة بطالة لا تزال مرتفعة عند نسبة ٨,١٪ في أغسطس/آب، لكنها تدنت كثيرا بالمقارنة مع المستويات القياسية المسجلة في أوج الأزمة في ولاية رئيسية، مثل أوهايو (شمالا).

لذا ركز رومني خلال الأيام الماضية هجماته على السياسة الخارجية لأوباما، المتهم بالتلكؤ في مواجهة الهجمات الأخيرة على المصالح الأمريكية في العالم العربي أو بشأن الملف النووي الإيراني.

والرئيس الأمريكي، المعروف بطلاقته في الخطابات الكبيرة أكثر من المناظرات، أمضى يومي الاثنين والثلاثاء في فندق في نيفادا (غربا) محاولا التركيز على قدراته في الإقناع خلال المناقشات العلنية، والتي مارسها آخر مرة في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨ قبل انتخابه في مواجهة جون ماكين.